موجز سياسات

التعليم والتدريب التقني والمهني وتعليم المهارات للجميع: تعزيز فرص سبل العيش للشباب الأردني واللاجئ

2024

ملخص تنفيذي

يُسلط موجز السياسة هذا الضوء على تحديات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن وفرصه من خلال اعتماد نهج قطاعي خاص باللاجئين. حددت الحكومة الأردنية ومجتمع المانحين التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات داخل المملكة بوصفه أولوية إنمائية وذلك لا لاعتباره أداة مفيدة لتكوين قوى عاملة أردنية ماهرة وقادرة على المنافسة وحسب، بل لكونه أيضاً مساراً تعليمياً يعزز الحماية وفرص كسب العيش لمجتمعات اللاجئين بما في ذلك اليمنيين، والصوماليين والسودانيين منهم. ومع ذلك، تشكل النظرة الاجتماعية السيئة السائدة بين الأردنيين عن التعليم والتدريب المهني والتقني، أو استراتيجيات الإدارة المالية العامة غير الفعالة أو التنسيق غير الكافي بين الجهات المعنية بعض التحديات التي يعاني منها قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني داخل المملكة في الوقت الراهن.

التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للجميع

بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يستضيف الأردن 723,886 لاجئاً مسجلاً[1]. وفي حين يشكل السوريون الجزء الأكبر من اللاجئين، فقد لجأت جنسيات أخرى إلى الأردن ووجدت ملاذاً فيه، كاليمنيين والصوماليين والسودانيين. وعلى الرغم من دعوة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى «نهج اللاجئين الموحد»، يتجاهل مجتمع المساعدات الدولية والسلطات الأردنية احتياجات مجتمعات اللاجئين هذه إلى حد كبير ما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف لديهم. وكما اتضح من إطار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتقييم الضعف لعام 2022، يعاني اللاجئون اليمنيون، والصوماليون والسودانيون من وصول محدود إلى فرص كسب العيش ما أدى إلى تدني معدلات التوظيف، وضعف دخل الأسر المعيشية وارتفاع مستويات المديونية إلى حد لا يُحتمل.[2] وقد أدى استثناء هذه الفئات من اتفاق الأردن لعام 2016 إلى جانب غياب الحلول الدائمة إلى تفاقم هذه التحديات.

وكما تؤكد العديد من الاستراتيجيات الوطنية، فقد حددت الحكومة الأردنية التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات على أنها أولوية اقتصادية وتعليمية رئيسة تتصدى للوضع الحالي من عدم توافق المهارات بين الشباب في الأردن وزيادة فعالية وإنتاجية القوى العاملة لديه، ما يُسهم إيجاباً في التنمية الاقتصادية والبشرية الوطنية.[3] علاوة على ذلك، يُعترف بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات على المستويين الإقليمي والوطني باعتباره مساراً تعليمياً فعالاً وكفؤاً لتعزيز فرص كسب العيش للاجئين.[4] فمن خلال تزويد اللاجئين بالمهارات التقنية الناعمة القابلة للنقل، يمكن لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني أن تدعمهم في إيجاد حلول دائمة إما من خلال تعزيز اعتمادهم على ذاتهم واندماجهم في المجتمعات المضيفة، أو إعدادهم للعودة إلى أوطانهم الأم أو تسريع عملية إعادة توطينهم. وهكذا، يمكن أن يكون تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وتحديثه في الأردن مفيداً للأردنيين واللاجئين على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين رفاه جميع المجتمعات المقيمة في الأردن.

قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن: التحديات والثغرات

على الرغم من تبني قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن مجموعة من الإصلاحات المؤسسية، والقانونية والمالية في السنوات الماضية، إلا أن هناك العديد من التحديات والثغرات التي يتعيّن معالجتها. أولاً، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لإعادة الهيكلة في السنوات الأخيرة، ما يزال **إطار الحوكمة غير مطبق إلى حد كبير**، ما يؤدي إلى مستوى عالٍ من التشتت والغموض في أدوار الجهات المعنية ومسؤولياتها. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ملحة **لتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة**، والتي تفتقر إلى استراتيجية متماسكة لإصلاح القطاع وتحديثه برغم اعترافها بالتعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات من حيث كونها أولوية إنمائية حاسمة. علاوة على ذلك، يفرض المشهد المالي عقباته الخاصة مع **محدودية مخصصات الميزانية العامة ونظام الإدارة المالية العامة غير الفعال** الذي لا يعتمد على النتائج أو الأداء، الأمر الذي لا يوفر أي حوافز لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني لتحسين خدماتهم. كذلك، غالباً ما يوجّه العرض لا الطلب **تصميم مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني** متجاهلاً أهمية المهارات الناعمة، كما تعاني مستويات **المشاركة والتفاعل مع القطاع الخاص من الضعف** إلى جانب كون **مرافق التعليم والتدريب المهني والتقني ومعداته** قديمة أو غير ملائمة للتدريب الفعال في الغالب. بالإضافة إلى ما سبق، **يفتقر المدربون والمعلمون إلى الخبرة العملية والمهارات التربوية** وبالتالي يُخفقون في تدريب الجيل الجديد من العاملين. ومن ناحية **الإدماج**، ففي حين شهد قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني زيادة تدريجية في مشاركة المرأة، إلا أنه ما يزال تياراً يُهيمن عليه الذكور فضلاً عن محدودية الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، يعاني قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني من انتشار **نظرة اجتماعية سيئة بين الأردنيين** بسبب التصور السائد عن افتقار الوظائف المهنية والتقنية إلى تغطية الحماية الاجتماعية اللازمة. وأخيراً، ثمة **قيود** مفروضة على **مسارات التحول** من المساقات المهنية والتقنية إلى الأكاديمية وبالعكس.

أهم الدروس المستفادة

قامت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بمتابعة رحلة التعلم لـ15 طالباً من الأردنيين، واللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين والذين انخرطوا في برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات. وفيما يلي أهم الدروس المستفادة التي توصلت إليها:

1) اللاجئون كطلاب في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني: إن التعلم عملية فردية ينفرد بها كل طالب، وهي رحلة تتأثر بظروفه ودوافعه الشخصية. يقرر اللاجئون الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لعدة أسباب، تتراوح بين السعي إلى تعزيز فرصهم المعيشية وصولاً إلى كون تلك البرامج البديل الوحيد للمسارات الأكاديمية التقليدية. ومع ذلك، يمكن أن تُعزى معدلات التسرب بين طلاب التعليم والتدريب المهني والتقني اللاجئين إلى عوامل خارجية (أي إعادة التوطين، أو القضايا الصحية، أو إيجاد وظيفة بدوام كامل) وداخلية (أي عدم توافق الجدول الزمني مع البرنامج المطروح، أو عدم الرضا الشخصي والمهني عنه).

علاوة على ذلك، فقد تبيّن أن المواصلات قد تكون عنصراً يعوق مشاركتهم في برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني إذا كان موقع مقدم الخدمة بعيداً عن مجتمعاتهم. كذلك، وكما يتّضح من تجربتهم في التعليم والتدريب المهني والتقني، فينبغي أن تتضمن برامج التعليم المخصصة للاجئين بُعداً يهتم بموضوع الحماية الاجتماعية في تصميمها وتنفيذها من أجل التصدي للتحديات والعقبات الفريدة التي تواجه اللاجئين.

2) برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات: المرونة أساسية لضمان رحلة تعلم ناجحة، مع أخذ ضرورة أن يوازن الطلاب اللاجئون بين تدريبهم والتزاماتهم المهنية و/أو الشخصية السابقة بعين الاعتبار. علاوة على ذلك، أُعتبرت مدة ثلاثة أشهر فترة مناسبة لنقل المهارات والمعارف الجديدة إلى الطلاب مع الترحيب بفرص التدريب الأطول زمناً.

3) البيئة: ينطوي إيجاد بيئة تعلم آمنة وتمكينية على مجموعة من العوامل منها: المعلمون، والمرافق، والمعدات أو دعم الأسرة والأصدقاء. وقد تحسنت سمعة الطلاب اللاجئين الاجتماعية ضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم نتيجة تنفيذ برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني الذي أصبح بمثابة آلية تكيف إيجابية للتعامل مع عدم الاستقرار الإقليمي. كذلك، فقد ثبت أن التعليم عامل محفّز للتماسك الاجتماعي بين اللاجئين من مختلف الجنسيات وبين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

4) الحلول الدائمة: يشير اللاجئون إلى إعادة التوطين باعتباره الحل الدائم المفضل، إذ يعتبرون التعليم والتدريب المهني والتقني وسيلة لتعزيز فرصهم في نجاح إعادة التوطين وتحسين فرصهم الوظيفية في بلدانهم الجديدة. ومن ناحية أخرى، فعندما يتعلق الأمر باعتبار الاعتماد على الذات حلاً دائماً، تقل جاذبية هذا الحل بالنسبة للاجئين ما لم يتم العمل بسياسات شاملة لسوق العمل.

التوصيات

أ- الجهات المانحة

1. ينبغي أن يبقى تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن أولوية.
2. التوصل إلى استراتيجية تنسيق مشتركة بين الجهات المانحة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وتنفيذها.
3. يجب أن تكون الحماية جزءاً لا يتجزأ من تصميم أي برنامج تعليمي وتنفيذه.
4. إشراك السلطات الأردنية في المحادثات المتعلقة بتعزيز الوصول إلى فرص كسب العيش لجميع اللاجئين.
5. تشجيع مؤسسات القطاع الخاص عند تزويدها بالتمويل على ممارسة الشفافية فيما يتعلق برسوم التعليم والتدريب المهني والتقني.

ب- الحكومة الأردنية

1. تعزيز الحوار بين الجهات المعنية العديدة لتقديم توصيات بشأن توفير التعليم والتدريب المهني والتقني.
2. مراجعة استراتيجية تمويل مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني.
3. الترويج للشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتحسين النتائج.
4. تعزيز التصورات العامة للجمهور حول التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات من خلال الحملات العامة.
5. التنفيذ السريع لهيكل الحوكمة الحالي لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك تفعيل عمل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، وتحسين التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني.
6. إعادة النظر في هيكل النظام التعليمي الحالي لتحسين مسارات التحويل فيه.
7. توفير المرونة للاجئين فيما يتعلق بـ أ)متطلبات التوثيق، وب) الحدود العمرية.
8. النظر في نظام المنح لغير الأردنيين للوصول إلى فرص التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات المقدمة من القطاع العام.

ج- القطاع الخاص

1. تحسين فرص التدريب في مكان العمل لطلاب التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات.
2. دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بمعلومات محدثة فيما يتعلق باحتياجات السوق.
3. الانخراط في محادثات وطنية فيما يتعلق بفرص كسب العيش لغير الأردنيين.

د- منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية

1. تعزيز التصورات العامة حول تعليم المهارات والتعليم والتدريب المهني والتقني لدى الجماهير العامة من خلال حملات الاتصال والتواصل.
2. الترويج لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني بين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
3. تحسين نُظم الإحالة بين منظمات المجتمع المدني ومقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني.
4. تنظيم حملات إعلامية دورية بشأن فرص التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات للاجئين والأردنيين.
5. التعاون مع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات في توفير برامج تكميلية للمهارات الناعمة للاجئين والأردنيين من مختلف الخلفيات.
6. من الواجب أخذ موقع/مكان مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات في الاعتبار؛ إذ من الأفضل أن يتواجدوا بالقرب من مجتمعات الطلاب. إذا لم يكن ذلك ممكناً، فمن الضروري توفير بدلات نقل كافية وملائمة أو إنشاء نظام نقل خاص.
7. توفير فرص التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لمدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة.

هـ - مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات

1. زيادة الاستثمار في التوجيه والإرشاد المهني المقدم للطلاب.
2. دمج الموارد التربوية التي ترتكز على الطالب في المناهج الدراسية لتحسين التطوير المهني للمعلمين.
3. تحسين الشفافية فيما يتعلق بالرسوم من خلال تحديد أسعار موحدة والإفصاح عنها علناً.
4. إدراج خبرة عمل مدفوعة الأجر ضمن منهج التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أثناء البرنامج أو في نهايته، سواء لدى مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات أو في مكان آخر خارجاً.
5. دعم بيئة تعليمية آمنة وتمكينية للاجئين من خلال عدم التسامح مع الممارسات التمييزية مطلقاً، وإدماجهم مع الطلاب الأردنيين، ومراعاة احتياجاتهم التعليمية الخاصة والعوائق التي يواجهونها.
6. ثمة حاجة إلى مزيد من المرونة. أولاً، ينبغي على مقدمي الخدمة السماح للطلاب بتغيير المجال المهني الذي اختاروه دون دفع رسوم إضافية في حال كان مبررهم لذلك معقولاً. ثانياً، تُعتبر المرونة أمراً غاية في الأهمية عند إعداد الجداول الزمنية ومتطلبات الحضور، مع مراعاة مقدمي الخدمة لظروف اللاجئين المتفردة عند وضع سياسات الحضور الإلزامي وتصميم الجداول الزمنية.

مراجع

1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئون المسجلون وطالبو اللجوء في الأردن (اعتباراً من 31 آذار/مارس 2024) (نيسان/أبريل 2024) https://data.unhcr.org/en/documents/details/108075

2 إطار تقييم الضعف للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: دراسة سكانية للاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة – الأردن 2022 (20 حزيران/يونيو 2022)، https://data.unhcr.org/en/documents/details/93754

3 انظر رؤية التحديث الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام 2016-2025، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام 2011-2020، والاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023-2027.

4 انظر استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعليم اللاجئين لعام 2030، والالتزام المشترك بهدف «15 بحلول عام 2030»، والخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود، وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام 2020-2022.

شكر وتقدير

يستند موجز السياسة هذا إلى مخرجات الدراسة البحثية التي أجراها فريق أبحاث الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في مركز النهضة الاستراتيجي التابع لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بعنوان «تعزيز الاعتماد على الذات: التدريب التقني والمهني وتعليم المهارات للشباب في الأردن». وقد جرى هذا البحث في إطار مشروع «الاستثمار في المستقبل: تعزيز التكامل التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للأقليات الصومالية والسودانية واليمنية في الأردن» الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع منظمة رؤيا أمل الدولية وبدعم مالي سخي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.